

محمود محارب | Mahmoud Muhareb*

العلاقات الإسرائيلية - الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة

The Israeli-Chinese Relations in the Post-Cold War Era

تعالج هذه الدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية التي تطورت بين الصين وإسرائيل، بعد انتهاء الحرب الباردة. وتلج الدراسة في خلفية تطور العلاقات السرية بين الدولتين، ثم تتابع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما في العقدين الأخيرين، وتقف على مستوى التبادل التجاري بينهما، ومستوى الاستثمارات الصينية في إسرائيل التي تعاضمت كثيراً في نصف العقد الأخير، وتعرض النقاش الداخلي الإسرائيلي المؤيد والمعارض لها. وتتابع الدراسة تطور العلاقات العسكرية بين الدولتين، وتقف على الصادرات العسكرية الإسرائيلية للصين والمشكلات والعوائق التي واجهتها من جزء الموقف الأميركي منها، وكيفية محاولات الدولتين التغلب عليها.

كلمات مفتاحية: الصين، إسرائيل، القضية الفلسطينية، الاستثمارات الصينية.

This paper studies the development of the political, economic, and military ties between Israel and China, following the end of the Cold War. The paper sheds light on the strengthening of the political, commercial, economic, and cultural ties between them during the last two decades and reveals the secret military relationship between the two countries since the end of the 1970s. The paper also focuses on the growing of Chinese investments in Israel during the last few years; analyzing the internal Israeli debate on the issue. Finally, the paper exposes the Israeli military exports to China and the attempts by the two countries to by-pass the American prohibition of exporting military technology to China.

Keywords: China, Israel, Question of Palestinian, Chinese Investments.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

بداية العلاقات العسكرية السرية بين الصين وإسرائيل

ساهمت مجموعة من العوامل في أواخر عقد السبعينيات في إقامة الصين علاقات عسكرية سرية مع إسرائيل. فبعد وفاة ماو تسي تونغ وتراجع الثورة الثقافية وصعود مكانة دينغ شياو بينغ في الصين، بذلت القيادة الصينية جهداً كبيراً لتحديث الصين في مختلف المجالات ولا سيما المجال العسكري. ففي ضوء توقف التعاون العسكري بين الصين والاتحاد السوفياتي، واستمرار عزلة الصين عن الدول الغربية، واستمرار الولايات المتحدة على سياستها الهادفة إلى منع وصول التكنولوجيا المتطورة إلى الصين - سواء كانت مدنية أو عسكرية - بذلت الصين جهداً حثيثاً للحصول على التقنية الحديثة، وخصوصاً العسكرية، من العديد من المصادر، كان من بينها إسرائيل. ومما حث القيادة الصينية على الحصول على التقنيات العسكرية الحديثة الاشتباكات العسكرية بينها وبين فيتنام في أواخر السبعينيات التي أظهرت حاجة الصين الملحة إلى تحديث جيشها.

أما إسرائيل، فقد كانت معنية جداً بإقامة علاقات مع الصين لأسباب إستراتيجية وسياسية. وترافقت هذه الحاجة مع بحث إسرائيل عن سوق بديلة من منتجاتها العسكرية التي كانت تعاني أزمة حادة، بعد خسارتها السوق الإيرانية في إثر الثورة الإيرانية، وسقوط نظام الشاه الذي كان يستورد في ذلك الوقت القسم الأكبر من منتجات الصناعات العسكرية الإسرائيلية. ومن الملاحظ أن الصين أيدت زيارة السادات لإسرائيل عام 1977، وأيدت كذلك اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل التي تلت هذه الزيارة بعد عامين، ولكنها في الوقت نفسه استمرت على تمسكها المناهض لإسرائيل وسياساتها العدوانية من ناحية، وعلى دعمها للنضال الفلسطيني من ناحية أخرى.

أدى رجل الأعمال اليهودي شاول آيزنبرغ دوراً مهماً في إقامة العلاقات العسكرية السرية بين إسرائيل والصين في أواخر عقد السبعينيات. فقد كان آيزنبرغ وكيلاً للصناعات العسكرية الإسرائيلية لتصدير منتجاتها لجنوب شرق آسيا، وذلك إلى جانب نشاطاته الاقتصادية الأخرى. وفي أواخر السبعينيات أقام آيزنبرغ علاقات تجارية مع الصين، ونقل في الوقت نفسه مركز نشاطه الاقتصادي الموجه إلى الصين من هونغ كونغ إلى بكين. وكان شاول آيزنبرغ يحظى بعلاقات حميمة مع العديد من القادة الصينيين، إلى جانب حظوته بعلاقات قوية مع قادة إسرائيل. وقد أجرى آيزنبرغ سلسلة من الاتصالات مع قادة الصين وإسرائيل؛ من أجل فتح السوق الصينية أمام الصناعات الإسرائيلية العسكرية، ولا سيما

مرّت العلاقات الإسرائيلية - الصينية بأربع مراحل رئيسية، هي: مرحلة محاولات إقامة العلاقات وبلورتها التي امتدت خلال الفترة 1950-1955، ومرحلة العداء التي امتدت في الفترة 1955-1980، ومرحلة التقارب والسعي لتطبيع العلاقات التي امتدت في الفترة 1980-1992، ومرحلة العلاقات السياسية الكاملة وفتح العلاقات بين الدولتين في مجالات مختلفة، وهي تمتد من عام 1992 حتى اليوم.

في منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين بلورت الصين موقفها المناهض للصهيونية ولسياسة إسرائيل التوسعية من ناحية، والمؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني والحقوق العربية من ناحية أخرى، ولا سيما بعد مؤتمر باندونغ عام 1955. وفي عقب العدوان الثلاثي الإسرائيلي - البريطاني - الفرنسي على مصر عام 1956، واتضح ارتباط إسرائيل المتين بالدول الاستعمارية، بلورت الصين موقفها من إسرائيل وعمقته، وعدتها أداة في يد الدول الاستعمارية، ودولة عدوانية توسعية تتنكر للحقوق الفلسطينية والعربية.

ومنذ تلك الفترة وطوال عقدَي الستينيات والسبعينيات، اتخذت الصين موقفاً مناهضاً لإسرائيل ومؤيداً لحركات التحرر لشعوب العالم الثالث من ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية، ضد الدول الإمبريالية. وكانت الصين أولى الدول غير العربية التي اعترفت بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وأن نضال الشعب الفلسطيني هو جزء من نضال شعوب العالم الثالث ضد الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وعند زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية للصين عام 1965 والتقاءه الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، أكد ماو تسي تونغ مناصرة الصين لنضال الشعب الفلسطيني. وقال للوفد الفلسطيني "إن الإمبريالية تخشى من الصين والعرب. إن إسرائيل وفورموزا هما قاعدتا الإمبريالية في آسيا. إنكم تشكلون الخط الأمامي للقارة الكبيرة، ونحن نشكل الخط الخلفي. إنهم خلقوا إسرائيل عندكم وفورموزا عندنا"⁽¹⁾.

وقد انتقلت العلاقات الصينية - الإسرائيلية في العقود الماضية من حالة العداء والمقاطعة إلى حالة التقارب والتعاون؛ وذلك يعود إلى أسباب تتعلق بالتطورات التي حدثت في داخل الصين، وفي العالم، وفي الوطن العربي والشرق الأوسط.

1 أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة: المذكرات، مج 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 562؛ ويتسحاق شيحور، "الصين بين إسرائيل والعرب"، في: بنياهو نويبيرغر (محرر)، دبلوماسية في ظل مواجهة (عربي)، (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1984)، ص 519.

الإسرائيلية⁽⁶⁾. وفي العام نفسه، زار وفد صيني إسرائيل لبحث التعاون بين الدولتين في المجال الزراعي. وفي العام نفسه أيضًا، زار الصين وفدًا إسرائيلي شمل العالم الرئيس لوزارة الزراعة الإسرائيلية ورجال أعمال إسرائيليين. وفي عام 1986، خطت الصين وإسرائيل عدة خطى لتطوير علاقاتهما. فقد زار الصين وفد إسرائيلي برئاسة العالم الرئيس لوزارة الزراعة الإسرائيلية، ووقع عدة اتفاقيات لإقامة مشاريع زراعية مشتركة في الصين. وفي نيسان/ أبريل من العام نفسه، شارك نائب رئيس الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم في مؤتمر علمي في بكين، وطلب من وزير العلوم الصيني أن تسهل الصين مشاركة العلماء والأكاديميين الإسرائيليين في المؤتمرات العلمية التي تُعقد في الصين، واستجاب الوزير الصيني لهذا الطلب. وفي أيار/ مايو 1986، جرى ربط الخطوط الهاتفية بين الدولتين، وبات من الممكن إجراء اتصال مباشر بين الصين وإسرائيل. وفي العام نفسه، سمحت الصين لرجال الأعمال الإسرائيليين بزيارة الصين بجوازات سفرهم الإسرائيلية، وهو ما كانت قد سمحت به قبل عامٍ للعلماء والأكاديميين الإسرائيليين⁽⁷⁾.

”

أبلغ وزير الخارجية الصيني نظيره الإسرائيلي أن الصين لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مادامت إسرائيل تحتل المناطق الفلسطينية التي احتلتها عام 1967.

“

على المستوى السياسي، جرت عدة اجتماعات بين المسؤولين الصينيين والإسرائيليين، خلال الفترة 1986 - 1987، في هونغ كونغ وعدد من الدول الأخرى. وتوجت هذه اللقاءات باجتماع وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس مع نظيره الصيني في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/ سبتمبر 1987. وقد أبلغ وزير الخارجية الصيني في هذا الاجتماع نظيره الإسرائيلي أن الصين لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مادامت إسرائيل تحتل المناطق الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، وأن الصين تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط الذي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. أما بيرس، فقال إنه يجب إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل، قبل أن توافق إسرائيل على مشاركة الصين في المؤتمر الدولي⁽⁸⁾.

تلك المتطورة تكنولوجياً، وقد كُتِلَّ جهده بالنجاح⁽²⁾. ففي نهاية شباط/ فبراير 1979، زار وفد إسرائيلي رفيع المستوى من وزارة الدفاع الإسرائيلية، شمل 30 مسؤولاً ورأسه المدير العام للصناعات الجوية الإسرائيلية غبرائيل غيدور، وشمل أيضًا رئيس قسم العلاقات الخارجية في جهاز الموساد دافيد كمي⁽³⁾. وقد أحاطت السرية التامة بزيارة هذا الوفد للصين؛ إذ وصل إلى الصين بطائرة آيزينبيرغ الخاصة، وحلَّ ضيفًا على الحكومة الصينية، ومكث في عزلة تامة طوال فترة الزيارة في بيت الضيافة الرسمي لحكومة الصين. وتمحورت محادثات الوفد مع المسؤولين الصينيين حول تزويد الجيش الصيني بالتكنولوجيا العسكرية الحديثة، وتحديث العديد من أسلحة الجيش الصيني.

وعقدت الصين وإسرائيل في أواخر السبعينيات وفي عقد الثمانينيات العديد من الصفقات العسكرية الكبيرة. وقد شملت هذه الصفقات تأهيل أسلحة صينية سوفياتية الصنع وتطويرها ولا سيما سلاح الدبابات؛ ذلك أن الصين لم تستطع أن تحصل على قطع غيار للدبابات وتطويرها بسبب الخلاف الصيني - السوفياتي حينئذٍ. وشملت الصفقات، أيضًا، التعاون في إنتاج بعض الأسلحة؛ مثل مدفع 105 ملمترات الذي جرى تركيبه على دبابات صينية، وكذلك التعاون في صنع صواريخ بحر- بحر، وزوارق حربية صغيرة⁽⁴⁾. ولا تتوافر معلومات دقيقة عن نسبة هذه الصفقات، بيد أن مجلة جينز البريطانية ذكرت، عام 1984، أن ثمن هذه الصفقات بلغ نحو 3.5 مليارات دولار⁽⁵⁾.

بداية الاتصالات الرسمية بين الدولتين

يبدو أن القيادة الصينية اتخذت قرارًا، في منتصف عقد الثمانينيات، متمثلًا بتطوير علاقاتها بالتدريج وببطء مع إسرائيل. ففي نيسان/ أبريل 1985، التقى وزير العلوم الإسرائيلي يوفال نثمان نظيره الصيني في مؤتمر علمي في الولايات المتحدة. وأخبر الوزير الصيني نظيره الإسرائيلي أن الصين قررت إلغاء منع دخول العلماء والأكاديميين الإسرائيليين إلى الصين، وأنه بإمكانهم دخول الصين بجوازات سفرهم

2 للمزيد عن دور شاؤول آيزينبيرغ في تدشين العلاقات السرية العسكرية بين إسرائيل والصين، انظر: أهرون شاي، *الصين وإسرائيل (عبري)*، (تل أبيب: مسكال وبيديعوت أحرانوت، 2016)، ص 100 - 114.

3 المرجع نفسه، ص 108.

4 موشيه يغار، *الرحلة الطويلة إلى آسيا (عبري)*، (القدس: دار النشر التابعة لجامعة حيفا، 2004)، ص 265.

5 شاي، ص 110.

6 يغار، ص 268.

7 المرجع نفسه، ص 268 - 269.

8 المرجع نفسه، ص 269.

تطور العلاقات منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1992

في سياق سعيها لتعزيز علاقاتها مع الصين في مختلف المجالات، حاولت إسرائيل تطوير مفاهيم وفرضيات عديدة تخدم تطوير هذه العلاقات وتمتينها. ويأتي في مقدمة هذه الفرضيات أن إسرائيل دولة متطورة اقتصادياً وصناعياً، ولا سيما في التكنولوجيا المتطورة؛ سواء ما كان منها مرتبطاً بالصناعات السلمية أو الصناعات الأمنية - العسكرية، وأنها تحظى بعلاقات متينة و متميزة مع الولايات المتحدة، وأنها دولة مستقرة ولا تتعرض لثورات تهدد استقرارها، وأن لديها القوة الكامنة للمساهمة في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وأن أجهزتها الأمنية متطورة وتُلم بمجريات المنطقة وأجزاء واسعة من العالم، وأن لديها كثيراً مما تقدمه للصين في المجالات المذكورة آنفاً.

”

منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل عام 1992، شهدت العلاقات بين الدولتين نموًا وتقاربًا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأكاديمية

“

منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل عام 1992، شهدت العلاقات بين الدولتين نموًا وتقاربًا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأكاديمية. وقد باتت الصين بفضل تطور هذه العلاقات تحتل مكانةً ثاني أكبر دولة في العلاقات التجارية مع إسرائيل، بعد الولايات المتحدة.

كان الميزان التجاري بين الدولتين عام 1992 متواضعًا جدًا؛ إذ بلغ نحو 50 مليون دولار فقط. وخلال عقد التسعينيات، ظل الميزان التجاري بين الصين وإسرائيل منخفضًا (من دون الصفقات العسكرية وتجارة الماس التي لا تنشر إسرائيل معلومات بشأن كل منهما)؛ إذ بلغ 860 مليون دولار فقط عام 2000. ولكن بدأ الميزان التجاري بين الدولتين يزداد باطراد عامًا بعد آخر، فبلغ في عام 2005 نحو 4.3 مليارات دولار⁽¹¹⁾.

وفي أواخر أيلول / سبتمبر 1988، اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي بيرس في مقر بعثة الصين في الأمم المتحدة مع نظيره الصيني، واتفق الطرفان في هذا الاجتماع على ترقية العلاقات بين الدولتين وفتح مكتب للأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم في بكين، وفتح مكتب لشركة السياحة الصينية في تل أبيب. وكان واضحًا بالنسبة إلى الطرفين أن هذين المكتبين يشكّلان قناة اتصال غير رسمية بين الدولتين. وقد جرى افتتاح مكتب شركة السياحة الصينية في تل أبيب في أيلول / سبتمبر 1989، في حين افتتحت الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم مكتبها في بكين في حزيران / يونيو 1990. وفي شباط / فبراير 1991 وافقت الصين على انضمام دبلوماسيٍّ إسرائيليٍّ إلى مكتب الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم في بكين مستشارًا سياسيًا⁽⁹⁾.

حرصت القيادة الصينية على إطلاع القيادة الفلسطينية على تطور علاقاتها مع إسرائيل. ففي أثناء زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات للصين في تشرين الأول / أكتوبر 1989، أطلعته الرئيس الصيني على تطور العلاقات الصينية - الإسرائيلية، وأخبره أن الصين تقيم علاقات عملية مع إسرائيل، وأنها قد تقيم علاقات دبلوماسية معها في حال تغيير إسرائيل مواقفها المتعنتة من حقوق الفلسطينيين، ومساهمتها في جهد إحلال السلام في المنطقة. وكان واضحًا من حديث رئيس الحكومة الصينية مع عرفات أن الصين لم تُعد تشتت انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة قبل إقامة علاقات دبلوماسية معها. ووضّح الرئيس الصيني لعرفات أن الصين تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وأنها تؤيد إيجاد حلٍّ للقضية الفلسطينية وللصراع العربي - الإسرائيلي بالوسائل السلمية، وعدم استخدام القوة، وأن على إسرائيل التوقف عن قمع الشعب الفلسطيني والانسحاب من المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة، إضافةً إلى إقامة دولة فلسطينية وفق حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967.

وفي منتصف كانون الأول / ديسمبر 1991، أخبرت القيادة الصينية الرئيس عرفات أثناء زيارته للصين بقرب إقامة الصين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وبعد زيارة عرفات للصين بيوم واحد، زار نائب وزير الخارجية الصيني إسرائيل، واجتمع مع وزير خارجية إسرائيل دافيد ليفي، ودعا إلى زيارة الصين من أجل توقيع إقامة العلاقات بين الدولتين في 24 كانون الثاني / يناير 1992. وفعلاً وقّع الطرفان إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في ذلك التاريخ، فتحول مكتب شركة السياحة الصيني في تل أبيب إلى سفارة الصين في إسرائيل، ومكتب الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم في بكين إلى سفارة إسرائيل في الصين⁽¹⁰⁾.

11 يورام عفرون، "اقتصاد وعلم وتكنولوجيا في علاقات إسرائيل - الصين" في: يونتان غولدمان وبيتسحاك شيجور (محرران)، الصين وإسرائيل من العداوة إلى التقارب (عبري)، القدس: ماغنس للنشر، الجامعة العبرية، 2016، ص 202.

9 المرجع نفسه، ص 272.

10 المرجع نفسه، ص 274 - 277.

وقّعت الحكومة الإسرائيلية عدة اتفاقيات مع العديد من المدن الصينية لإقامة مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الأبحاث والتطوير. وفي عام 2012، وقّعت الدولتان عدة اتفاقيات لدعم شركات صينية وإسرائيلية للقيام بمشاريع مشتركة في الدولتين⁽¹⁵⁾.

وخلال زيارتها لإسرائيل في أواخر آذار/ مارس 2016، بحثت نائبة رئيس الحكومة الصينية ليو ياندونغ مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو موضوع التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة بين الصين وإسرائيل في وقت قريب، لتسهيل العمليات التجارية بينهما وإزالة مختلف الحواجز البيروقراطية؛ وذلك من أجل مضاعفة التبادل التجاري بين الدولتين في فترة قصيرة⁽¹⁶⁾. ومن المتوقع أن توقع الدولتان اتفاقية التجارة الحرة بينهما في القريب العاجل. وقد وقّعت نائبة رئيس الحكومة الصينية أثناء هذه الزيارة مجموعة من الاتفاقيات بين الصين وإسرائيل لتعزيز التعاون بين الدولتين، بخاصة في مجالات العلوم والأبحاث. وشملت هذه الاتفاقيات، ما يلي⁽¹⁷⁾:

- اتفاقية تُمكن مواطني الدولتين استصدار تأشيرة دخول إلى الدولة الأخرى لمدة عشر سنوات.
- اتفاقية بين معهد وايزمان والأكاديمية الصينية للعلوم الطبية لتطوير الأبحاث المشتركة بينهما.
- اتفاقية بين كل من معهد التخنيون والجامعة العبرية والمجلس الصيني للمنح الجامعية لتمكين طلاب الدكتوراه وما بعد الدكتوراه الصينيين من إجراء أبحاث في التخنيون والجامعة العبرية.
- اتفاقية لاستضافة إسرائيل بعثات صينية تضم شبابًا صينيين من القادة والدبلوماسيين.
- اتفاقية تعاون تكنولوجي بين الدولتين لتطوير الأبحاث في مجالات المياه والطاقة.
- اتفاقية لإقامة مركز ثقافي صيني في إسرائيل.
- اتفاقية لإقامة مزرعة في الصين لتطوير تكنولوجيا الزراعة.

15 عفرون، ص 213 - 214.

16 إيتمار آيختر، "إسرائيل والصين بدأتا التجارة الحرة بينهما"، واي نت، 2016/3/29، شوهيد في: 2016/10/2، في:

<http://bit.ly/2cUA0UA>

17 دورون إيلا وعوديد عيران، "زيارة نائبة رئيس الحكومة الصينية في مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية"، معهد دراسات الأمن القومي، مباط عال، 2016/4/20، شوهيد في: 2016/2/10، في:

<http://bit.ly/1VBW1Zs9>

وفي عام 2008، بلغ الميزان التجاري بين الدولتين 5.5 مليارات دولار، إذ بلغت الصادرات الصينية لإسرائيل 4.2 مليارات دولار، في حين بلغت الصادرات الإسرائيلية للصين 1.3 مليار دولار. وفي عام 2010، بلغ الميزان التجاري بين الدولتين 6.5 مليارات دولار، إذ بلغت صادرات الصين لإسرائيل 4.7 مليارات دولار، في حين بلغت صادرات إسرائيل للصين 1.8 مليار دولار⁽¹²⁾. وفي عام 2011، وصل التبادل التجاري بين الدولتين إلى 7 مليارات دولار. وارتفع الميزان التجاري في السنوات اللاحقة ووصل في عام 2014 إلى 8.52 مليارات دولار، إذ بلغت صادرات الصين لإسرائيل 5.95 مليارات دولار، في حين بلغت صادرات إسرائيل للصين 2.57 مليار دولار⁽¹³⁾. وفي عام 2015، وصل الميزان التجاري بين الدولتين إلى 10 مليارات دولار، إذ بلغت صادرات الصين لإسرائيل 6.9 مليارات دولار، في حين بلغت صادرات إسرائيل للصين 3.1 مليارات دولار⁽¹⁴⁾.

وفي سياق تعزيز علاقاتهما وترقيتها، وقّعت الدولتان عددًا كبيرًا من الاتفاقيات الرسمية بينهما. ففي عام 1992، وقّعت الدولتان اتفاقية التبادل التجاري التي حظيت كل من الدولتين بموجبها بمكانة الدولة المفضلة. وفي عام 1993، وقّعت الدولتان اتفاقية التعاون بينهما في مجالي الصحة والطب. وفي عام 1994، وقّعت الدولتان أربع اتفاقيات بينهما في مجالات الأوصاف والمقاييس، والملاحة، والطيران، والضرائب. وفي عام 1995، وقّعت الدولتان ثلاث اتفاقيات، هي: اتفاقية تشجيع الاستثمارات بينهما وضمانها، والبروتوكول المالي لتمويل مشاريع الشركات المشتركة في الدولتين، واتفاقية تطوير الأبحاث المشتركة بين الدولتين وإقامة صندوق مالي لدعم الأبحاث المشتركة بينهما. وفي عام 2000، وقّعت الدولتان اتفاقية التعاون بينهما في مجالات العلم لتعزيز التعاون بين وزارتي التربية والتعليم في الدولتين. وفي عام 2007، وقّعت الدولتان اتفاقية السياحة من أجل تعزيزها بين الدولتين، وعدت كل دولة من الدولتين أنّ الدولة الأخرى هي هدف سياحي لها. وفي عام 2008، وقّعت الحكومة الإسرائيلية اتفاقية التعاون في مجالات الأبحاث وتطويرها مع إقليم جيانغ سو في الصين، إضافة إلى تأسيس شركات إسرائيلية مشاريع مشتركة مع شركات صينية في هذه المنطقة. وفي عام 2010، وقّعت وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية مع وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية اتفاقية لترقية التعاون بين الدولتين في مجالات الأبحاث والتطوير والاختراعات. وفي عام 2011،

12 دوف بن مثير، السياسة الخارجية: تاريخ وأهداف ورسالة (عبري)، (تل أبيب: مسكال وبيديعوت أحرنونوت، 2011)، ص 637.

13 شاي، ص 154.

14 وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، تقرير عن تجارة إسرائيل الخارجية عام 2015، موقع وزارة الاقتصاد والصناعة، 2016/3/8، شوهيد في: 2016/10/2، في:

<http://bit.ly/2dhnxb>

التكنولوجيا. فقد عارضت الولايات المتحدة تصدير إسرائيل أسلحةً متطورةً للصين تعتمد أساسًا على التكنولوجيا الأمريكية المتطورة ونقل التكنولوجيا المتطورة لها؛ لأسباب تتعلق بإستراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين، وبأمن الولايات المتحدة القومي.

”
في عقد التسعينيات، عبّرت الولايات المتحدة عن معارضتها وسخطها بسبب نقل إسرائيل للتكنولوجيا العسكرية المتطورة التي تستند إلى التكنولوجيا العسكرية الأميركية وبيعها للصين

“

سعت إسرائيل في العقود الماضية لاستعمال تطورها التكنولوجي في المجالات العسكرية المبني على التطور التكنولوجي الأميركي، وعلى الدعم التكنولوجي والعسكري الكبير جدًا الذي تقدمه الولايات المتحدة لها؛ وذلك ببيع هذه التكنولوجيا العسكرية للعديد من الدول. وقد اتهمت الولايات المتحدة إسرائيل بنقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة إلى دول عديدة، من دون الحصول على الموافقة الأميركية. فمثلًا، اتهمت الولايات المتحدة إسرائيل، في عقد السبعينيات، بأنها نقلت إلى تايوان مركبات تكنولوجية صاروخ أرض - أرض من نوع "لانس" الذي باعته الولايات المتحدة لإسرائيل في تلك الفترة. وفي عقد التسعينيات، عبّرت الولايات المتحدة عن معارضتها وسخطها بسبب نقل إسرائيل للتكنولوجيا العسكرية المتطورة التي تستند إلى التكنولوجيا العسكرية الأميركية وبيعها للصين، ولا سيما في ما يخص تكنولوجيا صاروخ "باتريوت" المضاد للصواريخ، والطائرة الحربية "لفي" التي صممتها إسرائيل وصنعت "نموذجًا" لها، استنادًا إلى التكنولوجيا العسكرية الأميركية، فضلًا عن تركيب إسرائيل منظومة إنذار مبكر من نوع "فالكون" شبيهة بمنظومة أوكس، على طائرة صينية روسية الصنع من نوع اليوشن 76 لبيعها للصين، إضافةً إلى بيع إسرائيل للصين طائرات عسكرية من دون طيار، من نوع "هارفي"، مستندة إلى التكنولوجيا العسكرية الأميركية⁽¹⁹⁾.

وفي منتصف عقد الثمانينيات، قررت إسرائيل صنع طائرة حربية حديثة متعددة الأهداف، وكلفت الصناعات الجوية الإسرائيلية تصنيعها، استنادًا إلى أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الإسرائيلية

- اتفاقية طويلة الأمد بين وزارتي الصحة في الدولتين لترقية التعاون بينهما في المجالات المختلفة.
- اتفاقية تبادل الطلاب الجامعيين بين الدولتين.
- اتفاقية للتعاون بين الجامعات الإسرائيلية والجامعات الصينية في مجالات البحث والتجديد والاختراع.

أمّا على المستوى السياسي، فقد تبادل قادة الدولتين الزيارات بينهما منذ عام 1992، إلى أن تعرضت العلاقات بين الدولتين لأزمة حادة، عام 2000، بوتيرة عالية. فقد زار الصين في هذه الفترة كل من رئيس إسرائيل حاييم هيرتسوغ وروساء الحكومات الإسرائيلية يتسحاق رابين وشمعون بيرس وبنيامين نتنياهو، إلى جانب عدد كبير من الوزراء والمسؤولين وأعضاء الكنيست الإسرائيليين. وزار عدد كبير من المسؤولين الصينيين الرفيعة المستوى إسرائيل في هذه الفترة، كان من بينهم رئيس الصين، ورئيس الحكومة، ورئيس البرلمان، ونائب رئيس الحكومة، ووزراء الخارجية والدفاع والمالية والتجارة الخارجية، ووزير العلوم، إلى جانب العديد من المسؤولين الآخرين الرفيعة المستوى؛ مثل المسؤول عن الصناعات الأمنية العسكرية الصينية⁽¹⁸⁾.

التعاون العسكري بين الدولتين ومشكلاته

أشرنا سابقًا إلى أنّ التعاون العسكري السري بين إسرائيل والصين بدأ في نهاية عقد السبعينيات. وقد أدّى التعاون العسكري بين الدولتين خلال عقد ونيف قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، ولا سيما تصدير إسرائيل للصين العديد من الأسلحة المتطورة، إلى جانب نقلها التكنولوجيا العسكرية المتطورة لها، دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات بين الدولتين والدفع بها شيئًا فشيئًا نحو إقامة علاقات علنية بينهما.

لا توجد معلومات دقيقة عن عدد الأسلحة التي زودت إسرائيل بها الصين ونوعيتها منذ نهاية عقد السبعينيات. فإسرائيل دأبت دومًا في عدم نشر معلومات عن صادراتها من الأسلحة، ولا سيما تلك التي تصدرها للصين. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل؛ يأتي في مقدمتها معارضة الولايات المتحدة لتصدير إسرائيل الأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة التي توجد فيها مكونات أساسية من

18 يورام عفرون، "علاقات إسرائيل - الصين في نظرة إلى الوراء: العقبات والنجاحات والاتجاهات الممكنة" (عبري)، في عيونهم بتكومات إسرائيل: دراسات في نهضة إسرائيل، مج 18 (2008)، ص 248.

19 يونتنان غولدشتاين، "منظومة علاقات رباعية: إسرائيل والصين وتايوان والولايات المتحدة" (عبري)، في: غوالدشتاين وشيهور، ص 240.

وعلى الرغم من المعارضة الأميركية، مضت إسرائيل قُدماً في الصفقة، معتقدةً أنّ بإمكانها التغلب على معارضة الولايات المتحدة لهذه الصفقة. وقد أخبر رئيسُ الحكومة الإسرائيلية رئيس الصين أثناء زيارته لإسرائيل، في نيسان/ أبريل 2000، بأنّ إسرائيل ستمضي في تنفيذ الصفقة مع الصين، على الرغم من الضجة الأميركية التي أثّرت حولها. وعاد رئيس الصين إلى بلاده وأخبر القيادة الصينية بأنّ إسرائيل ستلتزم بتنفيذ هذه الصفقة⁽²²⁾. بيد أنّ إسرائيل لم تلتزم ذلك من جراء ضغط الولايات المتحدة عليها. وفي تموز/ يوليو 2000 ألغتها؛ أي بعد ثلاثة أشهر فقط من تأكيد رئيس الحكومة الإسرائيلية براك لرئيس الصين أنّ إسرائيل ستلتزم بتنفيذ الصفقة.

وقد آثر إلغاء صفقة الفالكون سخط القيادة الصينية التي شعرت بالإهانة بسبب إلغاء الصفقة، والطريقة التي جرى بها إخبار القيادة الصينية عن إلغائها. ففي حين أبلغ رئيس الحكومة الإسرائيلية براك شخصياً رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون بقرار إلغاء الصفقة، فإنّ إسرائيل أبلغت الصين بقرار إلغائها تلك الصفقة من خلال رسالة سلّمها مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى الرئيس الصيني. وممّا زاد من حنق القيادة الصينية وشعورها بالإهانة، وفق ما ذهب إليه عدد من المحلّلين الإسرائيليين، أنّ إسرائيل تأخرت كثيراً في إيجاد حلّ لمشكلة إلغاء الصفقة. فبعد مرور نحو عام ونصف العام على إلغاء الصفقة، طلبت الصين من إسرائيل مبلغ مليار و200 مليون دولار تعويضاً لها من عدم التزام إسرائيل بتنفيذ الصفقة. وبعد هذا الطلب، زارت بعثة إسرائيلية الصين في شباط/ فبراير 2002، وتوصلت إلى اتفاق بين الدولتين دفعت إسرائيل بموجبه 350 مليون دولار إلى الصين التي كانت قد دفعت إلى إسرائيل 250 مليون دولار ثمناً للصفقة، وأعادت إسرائيل طائرة اليوشن للصين، بعد أن فككت منها أنظمة الإنذار المبكر⁽²³⁾.

وبعد التوصل إلى حلّ لمشكلة "الفالكون"، حاولت الدولتان تجديد علاقاتهما العسكرية. ففي آذار/ مارس 2004، زارت بعثة من وزارة الدفاع الإسرائيلية الصين، واجتمعت مع وزير الدفاع الصيني لتحسين العلاقات العسكرية بين الدولتين بعد أزمة "الفالكون". وقد أرسلت الصين في العام نفسه إلى إسرائيل طائرات عسكرية صغيرة، من دون طيار من نوع "هارفي"، كانت قد اشترتها الصين من إسرائيل في التسعينيات، من أجل تحديثها وإدخال التكنولوجيا المتطورة عليها. ولكن ما إن علمت الولايات المتحدة بذلك حتى طلبت من إسرائيل، وقف عملية تحديث هذه الطائرات، وإبقائها كلّها في إسرائيل،

والأميركية. وقد صممت الصناعات الجوية الإسرائيلية هذه الطائرة وأطلقت عليها اسم "طائرة لفي" وأنتجت منها نموذجاً، بيد أنّ الحكومة الإسرائيلية ألغت إنتاج هذه الطائرة لأسباب لا يتسع المجال لذكرها في هذا السياق. وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والصين، حاولت الصناعات العسكرية الإسرائيلية إحياء إنتاج طائرة "لفي" وتصديرها للصين، مثلما باعت طائرات "كفير" الإسرائيلية الصنع لتايوان في الفترة 1991-1992. بيد أنّ هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب معارضة الولايات المتحدة. ولكنّ إسرائيل وجدت طريقة للتغلب على المعارضة الأميركية؛ من خلال التعاون مع الصين، والاتفاق معها على إنتاج طائرة صينية حديثة متعددة المهّمات، تستند إلى تكنولوجيا طائرة "لفي". وقد أنتجت المصانع الصينية هذه الطائرة عام 2000 وأطلقت عليها اسم "أف 10" F-10⁽²⁰⁾.

إلغاء صفقة الفالكون وتأثيرها في العلاقات بين الدولتين

في عام 1995، وقّعت الصناعات الجوية الإسرائيلية مع الصين اتفاقيةً لتحويل طائرة اليوشن 76 الروسية الصنع إلى طائرة للإنذار المبكر، على غرار طائرة أواكس، مزودة بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الدقيقة الإسرائيلية المستندة إلى التكنولوجيا الأميركية. وقد أثّرت هذه الصفقة معارضة الولايات المتحدة الأميركية الشديدة، ولا سيما أنّ العلاقات بين الولايات المتحدة والصين كانت متوترة. ففي عُقب إطلاق الجيش الصيني النار على المتظاهرين الصينيين في ساحة "تيان آن من"، ساءت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وفرضت أميركا حظراً على تصدير الأسلحة للصين. وقد تدهورت العلاقات بين الدولتين أكثر فأكثر في منتصف التسعينيات، على خلفية زيارة رئيس تايوان لواشنطن. وعند كشف النقاب عن صفقة الفالكون بين إسرائيل والصين، عارض البيت الأبيض والكونغرس هذه الصفقة. وقد عللت واشنطن معارضتها الشديدة للصفقة بأنّ منظومة الفالكون للإنذار المبكر تُخلّ بميزان القوى بين الصين وتايوان، وبوجود خطر لاندلاع مواجهة عسكرية بين الصين وتايوان ربما يؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة عسكرياً، وبأنّ هذه المنظومة قد تُستعمل ضد القوات العسكرية الأميركية في تايوان. كما أكدت الولايات المتحدة أنّ هذه المنظومة استندت إلى التكنولوجيا الأميركية، وأنّ تصدير إسرائيل لها لأيّ دولة في حاجة إلى موافقة أميركا عليها⁽²¹⁾.

22 المرجع نفسه.

23 المرجع نفسه، ص 253.

20 المرجع نفسه، ص 243.

21 عفرون، "علاقات إسرائيل - الصين في نظرة إلى الوراء"، ص 251.

ففي أيار/ مايو 2011، زار قائد الأسطول الحربي الصيني إسرائيل. وبعد شهر من هذه الزيارة، زار وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك الصين، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها وزير دفاع إسرائيلي للصين منذ عام 2000. وبعد زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي للصين بثلاثة أسابيع، شاركت عدة شركات إسرائيلية في عطاءات لإقامة مصنع لإنتاج "طائرات مديرين" في الصين⁽²⁶⁾. وفي آب/ أغسطس 2011، زار رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الصيني إسرائيل، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس الأركان العامة للجيش الصيني لإسرائيل، واجتمع خلالها مع نظيره الإسرائيلي ومع وزير الدفاع باراك ورئيس الحكومة نتينياهو⁽²⁷⁾. وأرجع العديد من المحللين الإسرائيليين تجدد التقارب العسكري والأمني بين الدولتين إلى رغبة الصين في طي مشكلات الماضي التي نجمت عن إلغاء صفقتي "الفالكون" و"هارفي"، وإلى سعيها لتحسين علاقاتها مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، على الرغم من إدراكها للقيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الصادرات العسكرية الإسرائيلية للصين، والتي تدخل فيها التكنولوجيا الأميركية. فمع ازدياد التدخل الصيني في الشرق الأوسط، دأبت الصين في تحسين علاقاتها العسكرية والأمنية الاستخباراتية مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وتطويرها. ومن ناحيتها، فإن إسرائيل مصلحة في تعزيز علاقاتها المختلفة مع الصين، ولا سيما العسكرية والأمنية، في ضوء ازدياد قوة الصين ومكانتها في الشرق الأوسط والعالم. وفي هذا السياق، قامت تشكيلة من السفن الحربية الصينية بزيارة ميناء حيفا، في آب/ أغسطس 2012، شملت مدمرة صينية تحمل صواريخ موجهة⁽²⁸⁾.

العلاقات الأكاديمية بين الدولتين

اهتمت الصين وإسرائيل كثيراً بتطوير علاقاتهما في مجالات التكنولوجيا والأبحاث والعلوم والاختراعات. وأقام الطرفان صناديق مشتركة لدعم المشاريع المشتركة بينهما في مجالات العلوم والأبحاث المختلفة، وخصص كلاهما ميزانيات بلغت مئات ملايين الدولارات. وقد شهد نصف العقد الأخير تسارعاً في تطوير العلاقات بين الجامعات الصينية والإسرائيلية. وفي عام 2012، جرى توقيع اتفاق تعاون بين الجمعية القومية للعلوم في إسرائيل والجمعية القومية للعلوم الطبيعية في الصين، وخصّصت الحكومتان، الصينية والإسرائيلية، بموجب هذا

وعدم إعادتها إلى الصين لوجود تكنولوجيا أميركية فيها. وقد أذنت إسرائيل لهذا الطلب.

وحتى لا يتكرر تصدير الأسلحة الإسرائيلية الحديثة التي تستند إلى تكنولوجيا أميركية للصين، وقّعت أميركا وإسرائيل وثيقة تفاهم بينهما. وفرضت هذه الاتفاقية قيوداً صارمة على إسرائيل، وألزمها عدم تصدير الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة التي تصلح للاستعمال المزدوج العسكري والمدني لدولة ثالثة، ولا سيما الصين، إلا بموافقة أميركية مسبقة. ووفق هذه الاتفاقية، أقامت الولايات المتحدة وإسرائيل جهاز تنسيق بينهما بشأن تصدير الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة التي تصلح للاستعمال المزدوج المدني والعسكري للدول التي تتحفظ منها الولايات المتحدة، وخصوصاً الصين⁽²⁴⁾. ولم تقلص هذه الاتفاقية الصادرات العسكرية الإسرائيلية للصين كثيراً فحسب، وإنما حدّت من الصادرات التي تصلح للاستعمال المزدوج المدني والعسكري أيضاً. وإلى جانب ذلك، دأبت الولايات المتحدة، وفق هذه الاتفاقية، في فحص جميع الصادرات الإسرائيلية للصين مرتين على الأقل قبل شحنها للصين⁽²⁵⁾.

عودة الدفء إلى العلاقات العسكرية بين الدولتين

على الرغم من الأزمة التي شهدتها العلاقات الصينية - الإسرائيلية من جراء إلغاء إسرائيل صفقتي "الفالكون" و"هارفي"، وتقليل الصادرات العسكرية للصين - إن لم يكن تلاشيها - في إثر القيود الصارمة التي فرضتها الولايات المتحدة على إسرائيل، فإن إسرائيل والصين حافظتا على علاقاتهما في المجالات المختلفة الأخرى، ودأبتا شيئاً فشيئاً في تطويرها، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والأكاديمية والعلوم والأبحاث والثقافة. وما إن حلّ عام 2010، حتى عاد الدفء إلى العلاقات السياسية والأمنية والعسكرية بين قادة الدولتين. فقد زار الصين عام 2010 كل من محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر، ووزير الشؤون الإستراتيجية موشيه يعلون، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية عاموس يادلين، ورئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي أمير إيشل ووزير المالية يوفال شطاينيتس.

وشهد عام 2011 تحسناً ملحوظاً وتطوراً مهماً في العلاقات العسكرية والإستراتيجية بين الدولتين، بعد تراجعها سنوات عديدة.

26 شاي، ص 161.

27 يورام عفرون، "زيارة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الصيني لإسرائيل: العلاقات العسكرية إلى أين؟"، مباط عال، 2011/8/17، شوهد في 2016/2/10، في: <http://bit.ly/2dhtM6>

28 شاي، ص 161.

24 شاي، ص 157؛ وانظر: عوزي عيلا، "مراقبة الصادرات الأمنية: صورة الواقع"، عدكان إستراتيجي، العدد 4 (آذار/ مارس 2007)، شوهد في 2016/2/10، في: <http://bit.ly/2emzMEC>

25 المرجع نفسه.

وقد تمكنت هذه الجمعية حتى عام 2014 من إدخال الدراسات الإسرائيلية في عشر جامعات صينية⁽³⁰⁾.

الاستثمارات الصينية في إسرائيل

منذ عام 2010، بدأت الصين تستثمر في إسرائيل وتشتري شركات إسرائيلية، ولا سيما تلك المختصة في مختلف مجالات التكنولوجيا المتطورة والمنتجات الكيماوية والزراعية والغذائية والطبية. وقد اشترت الصين في السنت سنوات الأخيرة شركات إسرائيلية تعمل في المجالات المذكورة آنفًا بـ 7 مليارات دولار. وباتت الصين في السنوات الأخيرة تنافس الولايات المتحدة في استثماراتها في الشركات الإسرائيلية التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة⁽³¹⁾.

ففي عام 2011، اشترت شركة صينية حكومية 60 في المئة من أسهم الشركة الإسرائيلية "مختشم أغان" المختصة في إنتاج المواد الكيماوية المعدة للزراعة الحديثة بـ 1.44 مليار دولار. واشترت شركة صينية حكومية أخرى شركة "آلما ليزرز" الإسرائيلية المختصة في العلاج الطبي وفي تطوير منظومات تعمل بأشعة الليزر بـ 240 مليون دولار. ثم اشترت الصين في الفترة 2014 - 2015 شركتي "ناطلي" و"شاحل" الإسرائيليتين اللتين تختصان في العلاج الطبي بـ 200 مليون دولار⁽³²⁾. وعام 2014، اشترت شركة حكومية صينية 56 في المئة من أسهم شركة "تنوفا" المختصة في صناعة منتجات الألبان بـ 1.4 مليار دولار⁽³³⁾.

إلى جانب ذلك، قامت العديد من الشركات الصينية بتنفيذ مشاريع كبيرة في البنى التحتية في إسرائيل. فخلال الفترة 2007-2009، شقت شركة صينية نفق الكرم تحت مدينة حيفا. وفي عام 2015، فازت

30 الوكالة اليهودية، معهد سياسات الشعب اليهودي، رامي طال وبثري جلطمان (محرران)، حالة الشعب اليهودي: تقرير لسنة 2014 - 2015 (القدس: 2015)، ص 97، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://bit.ly/1SZn3Yj>

31 عنبال أورباز، "أيسبقون الأميركيين؟ الصينيون يحتلون الهايتك الإسرائيلي"، ذي ماركر، 2015/6/15، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://www.themarket.com/technation/1.2659993>

وانظر: حجاجي عميت، "ذروة في الصفقات الاقتصادية بين إسرائيل والصين"، ذي ماركر، 2015/3/9، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://www.themarket.com/news/1.2583842>

32 يورام غيبزون، "حملة المشتريات الصينية في إسرائيل مستمرة: شنغهاي جيوتسون تشتري شاحل مقابل 120 مليون دولار"، ذي ماركر، 2015/7/27، شوهد في 2016/2/10، في:

<http://www.themarket.com/markets/1.2692882>

33 للمزيد عن الاستثمارات الصينية في إسرائيل، انظر: عفرون، "اقتصاد وعلم وتكنولوجيا"، ص 216-218؛ وانظر: شاي، ص 162-165.

الاتفاق 80 مليون دولار لهما؛ لإجراء الأبحاث المشتركة بينهما في مجالات العلوم الطبيعية. ثم إن مجلس التعليم العالي في إسرائيل خصص، عام 2012، مئة منحة في السنة لطلاب ما بعد الدكتوراه من الصين والهند، وخصص كذلك 120 منحةً سنويةً لطلاب صينيين متميزين للدراسة في الجامعات الإسرائيلية للقب الأول والثاني، ولا سيما في العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة. كما قرّر مجلس التعليم العالي في إسرائيل، بعد مفاوضات مع مؤسسات ورجال أعمال صينيين، إقامة فرع أكاديمي لمعهد التخنون في الصين، وإقامة مركز أبحاث في الصين مشترك لجامعة تل أبيب وجامعة تشينغ خواه الصينية. وقد مّول هذين المشروعين اللذين بلغت تكاليفهما مئات ملايين الدولارات رجال أعمال صينيون⁽²⁹⁾.

”

اهتمت الصين وإسرائيل كثيرًا بتطوير علاقاتهما في مجالات التكنولوجيا والأبحاث والعلوم والاختراعات. وأقام الطرفان صناديق مشتركة لدعم المشاريع المشتركة بينهما في مجالات العلوم والأبحاث المختلفة

”

واهتمت إسرائيل بإقامة علاقات مع النخب الصينية المختلفة، وحرصت على نشر رؤيتها ووجهة نظرها في الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية باللغة الصينية. فقد جرى ترجمة كتابين إلى اللغة الصينية ونُشرًا للجمهور العام. ويحمل هذان الكتابان وجهة نظر صهيونية متطرفة في تأييدها لإسرائيل، وهما كتاب السفير الإسرائيلي السابق دوري غولد النضال من أجل القدس، وهو كتاب يزر فيه ضمّ إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة وسياسة التطهير العرقي التي ما انفكت تتبعها إسرائيل في حق سكانها الفلسطينيين؛ وكتاب شالوم فالد الصين والشعب اليهودي: حضارتان في مرحلة جديدة الذي يدعو فيه إلى التقارب بين الصين وإسرائيل.

إلى جانب ذلك، نشط ممثلو الجمعية الإسرائيلية الأكاديمية SIGNAL في جامعات صينية عديدة، بالتنسيق مع وزارة التعليم الصينية، من أجل إدخال موضوع الدراسات الإسرائيلية في الجامعات الصينية.

الصين على أهمّ الثروات الإسرائيلية (الهاي تك). وتزداد خطورة هذا الأمر في حال اتباع الصين في المستقبل سياسةً معاديةً لإسرائيل⁽³⁶⁾.

أما الذين يؤيدون الاستثمارات الصينية في إسرائيل وشراءها الشركات الإسرائيلية، فإنهم يعارضون هذه الادعاءات ويؤكدون أنّ دوافع الاستثمارات الصينية في إسرائيل هي دوافع اقتصادية محضة تستند إلى الربح والخسارة، وأنها لا تختلف عن استثمارات شركات الدول الأخرى. ويخفف هؤلاء من ادعاء مخاطر تسرّب التكنولوجيا المتطورة من إسرائيل إلى الصين، بقولهم إنه بات من الصعب الحفاظ على التكنولوجيا المتطورة في حدود الدولة الواحدة. إلى جانب ذلك، يشير هؤلاء إلى أنّ الصين توشك أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم - وهي تستثمر في دول مختلفة من العالم بما في ذلك في أميركا وأوروبا - وإلى أنّ على إسرائيل أن تفتح أبوابها للاستثمارات الصينية، وإلا فإنّ الاقتصاد الإسرائيلي سيخسر ويُعرقّل تطوره⁽³⁷⁾.

يبدو أنّ متخذي القرار في إسرائيل، في الفترة الأخيرة، باتوا يحتاطون أكثر فأكثر في موقفهم من الاستثمارات الصينية في إسرائيل في ضوء هذا الجدل، وذلك بالنظر إلى أنّ العديد من الدول في العالم فرضت قيوداً على بعض الشركات الصينية للاستثمار فيها من جهة، وإلى استمرار المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، وهي منافسة من غير المتوقع أن تتوقف أو تتراجع، من جهة ثانية؛ فمادامت إسرائيل تعتمد إستراتيجياً على الولايات المتحدة، فإنّ عليها فحص نتائج تقربها من الصين ومدى تأثير ذلك في علاقاتها بالولايات المتحدة، وإلى أنّ طرائق عمل الشركات الصينية الكبرى مازالت غير معروفة بما فيه الكفاية من جهة ثالثة. يُضاف إلى ذلك أنّه من غير الواضح معرفة مدى تأثير هذه الاستثمارات وشراء الشركات الإسرائيلية في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين، في حال إبقاء الشركات الصينية عملها في إسرائيل، أو في حال نقلها إليها إلى أماكن أخرى في وقت مناسب لها؛ بعد حصولها على التكنولوجيا الإسرائيلية⁽³⁸⁾. وقد فعلت هذه العوامل فعلها، ورفضت الحكومة الإسرائيلية بيع شركة التأمينات الكبرى الإسرائيلية للصين.

خاتمة

تسعى كل من إسرائيل والصين لترقية علاقاتهما الثنائية في مختلف المجالات إلى أعلى درجة ممكنة وذلك على أرضية مصالحهما المشتركة. وفي وقتٍ تدرك فيه الصين مدى ارتباط إسرائيل إستراتيجياً بالولايات

شركة صينية بعبء لشقّ الأنفاق تحت مدينة تل أبيب وضواحيها مقابل مبلغ 800 مليون دولار. وفي العام نفسه، فازت شركة تشاينا هاربر الصينية في عطاء لبناء ميناء جديد في أشدود بمبلغ مقداره مليار دولار. وفازت شركة صينية أخرى بعبء لتشغيل ميناء "هامفرايس" لمدة 25 عاماً، وهو ميناء يجري بناؤه في حيفا وسيبدأ العمل عام 2021، مقابل مبلغ 1.1 مليار دولار⁽³⁴⁾.

”

شراء الصين لشركات "الهاي تك" الإسرائيلية، والتعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية والصينية، يؤدّيان إلى حصول الصين على أهمّ الثروات الإسرائيلية. وتزداد خطورة هذا الأمر في حال اتباع الصين في المستقبل سياسةً معاديةً لإسرائيل

“

أثارت الاستثمارات الصينية الواسعة في إسرائيل وشراؤها الشركات الإسرائيلية وعملها في البنى التحتية الإسرائيلية، جدلاً في إسرائيل بين مؤيدين ومعارضين لها⁽³⁵⁾. ويستند الذين يعارضون توسع الاستثمارات الصينية في إسرائيل إلى أمرين أساسيين. فالأمر الأول متمثّل بأنّ إستراتيجية الصين وسياساتها تجاه الشرق الأوسط لا تتلاءم تماماً مع المصالح الإسرائيلية، وعلى الأقلّ ثمة أجزاء منها لا تتماشى مع المصالح الإسرائيلية؛ ذلك أنّ الصين تعتمد على نفط الشرق الأوسط، ولا سيما السعودي، ثمّ الإيراني، وهي تدرك أنّ مصالحها الاقتصادية تكمن في دول الشرق الأوسط، إذ يزيد تبادلها التجاري مع دوله على 240 مليار دولار في السنة. وقد تتخذ الصين سياسةً تتعارض مع المصالح الإسرائيلية. فالصين ساعدت إيران في تطوير مشروعها النووي وترسانة صواريخها، وساهمت في تخفيف العقوبات الدولية ضدها. كما أنّ الصين باعت للسعودية صواريخ بالستيةً متطورةً قادرةً على حمل رؤوس نووية. أمّا الأمر الثاني، فهو متمثّل بأنّ شراء الصين لشركات "الهاي تك" الإسرائيلية، والتعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية والصينية، يؤدّيان إلى حصول

36 يورام عفرون، "الاستثمارات الصينية في إسرائيل: فرصة أم خطر قومي؟"، معهد دراسات الأمن القومي، مباط عال، 2014/4/6، شوهد في 2016/2/10، في: <http://bit.ly/2dXPUit>

37 المرجع نفسه.

38 المرجع نفسه.

34 آفي بار- إيلي، "الصينيون قادمون، سبنون ميناء في أشدود وسيشغلون ميناءً جديدًا في حيفا"، ذي ماركر، 2015/3/23، شوهد في 2016/2/10، في: <http://www.themarket.com/dynamo/1.2597650>

35 انظر مثلاً: عوديد عيران، "الصين تستقر في موانئ إسرائيل"، عدكان إستراتيجي، مج 19، العدد 1 (نيسان/ أبريل 2016)، شوهد في 2016/2/10، في: <http://bit.ly/2dGACQz>

الشقيري، أحمد. الأعمال الكاملة: المذكرات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

عيران، عوديد. "الصين تستقر في موانئ إسرائيل"، عدكان إستراتيجي. العدد 1 (نيسان/ أبريل 2016).

عيلام، عوزي. "مراقبة الصادرات الأمنية: صورة الواقع"، عدكان إستراتيجي. العدد 4 (مارس 2007).

عيونيم بتكومات إسرائيل: دراسات في نهضة إسرائيل. مج 18 (2008).

غولدشتاين، يونتان ويتسحاك شيحور (محرران). الصين وإسرائيل من العداء إلى التقارب (عربي). القدس: ماغنس للنشر، الجامعة العبرية، 2016.

نويبرغر، بنيامين (محرر). دبلوماسية في ظل مواجهة (عربي). تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1984.

وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية. تقرير عن تجارة إسرائيل الخارجية عام 2015 (2016/3/8)، في:

<http://bit.ly/2dhxnhb>

الوكالة اليهودية، معهد سياسات الشعب اليهودي. رامي طال وبيري جلطمان (محرران). حالة الشعب اليهودي: تقرير لسنة 2014 - 2015 (القدس: 2015).

يغار، موشيه. الرحلة الطويلة إلى آسيا (عربي). القدس: دار النشر التابعة لجامعة حيفا، 2004.

المتحدة، والقيود الصارمة التي تفرضها الولايات المتحدة على تصدير إسرائيل للصين أسلحةً حديثةً وتكنولوجياً متطورةً تصلح للاستعمال المزدوج العسكري والمدني، فإنها تسعى لتطوير علاقاتها بإسرائيل في مختلف المجالات، ولا سيما في مجالات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة والأبحاث والأكاديميا والاختراعات.

أما إسرائيل، فهي تدرك أنّ مصالح الصين الاقتصادية والإستراتيجية في الشرق الأوسط تكمن في الدول العربية وإيران وتركيا. بيد أنّ إسرائيل في الوقت نفسه تقف على حاجة الصين إلى التكنولوجيا الإسرائيلية الدقيقة التي تستند، في أي حال، إلى تكنولوجيا أميركية ساهمت في تطويرها، إلى جانب مساهمة المساعدات الأميركية السخية لها في ذلك. وتوسع إسرائيل من خلال علاقاتها المتشعبة بالصين، وخصوصاً في مجالات التكنولوجيا المتطورة والعلوم والأكاديميا والأبحاث، وتبادل الأساتذة والطلاب بين الدولتين واستقبالها على نحوٍ منهجي ومنظم قياداتٍ صينيةً شابةً ونخباً صينيةً من مشارب تخصصية مختلفة، للتأثير فيهم؛ وذلك من أجل تغيير مواقفهم وكسبهم من أجل تأييد سياساتها، ولا سيما في ما يخص القضية الفلسطينية والقضايا العربية.

المراجع

بن مئير، دوف. السياسة الخارجية: تاريخ وأهداف ورسالة (عربي). تل أبيب: مسكال ويديعوت أحرونوت، 2011. شاي، أهرون. الصين وإسرائيل (عربي). تل أبيب: مسكال ويديعوت أحرونوت، 2016.



صدر حديثاً

مقالة في الحرية

ألّف عزمي بشارة كتابه الفكري الجديد مقالة في الحرية، الصادر حديثاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (208 صفحات بالقطع الصغير) وفي نيته تناول قضية الحرية باعتبارها مسألة متعلقة بالأخلاق، منطلقاً من شرط المسؤولية الأخلاقية، ومعتبراً الحرية قيمة في حدّ ذاتها. فتقوم فرضية مقالته على أن الحرية كقيمة تعني الحرية بوصفها حريات، "أما الحرية الأنطولوجية والحرية المُطلقة والحرية المجرّدة فليست قيماً"، كما يقول.

هذا الكتاب نظري فلسفي بامتياز، ولكنه في مرحلة ما ينتقد المعالجات الفلسفية وينتقل إلى الفلسفة العملية. يصف بشارة الحرية بأنها موضوع خطر ومصيري للإنسان والمجتمع، "لا يقتصر الخوض فيه على تحديد الحريات كقيمة ومعيّار تقاس أخلاقية الفعل بموجبهما فحسب، بل يفترض أن يتجاوز ذلك ليتضمّن وعي الإنسان بالخيارات في مرحلة معينة، وضمن أوضاع تاريخية مُعطاة، ومدى دفع أيّ خيار منها المجتمع تجاه تحقيق الحريات وضمانها، والمخاطر الكامنة في الخيارات التي لا تُحسب عواقبها على نحو صحيح، ومنها الإضرار بقضية الحرية ذاتها" ..